

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين

بالغرفة التجارية لمحافظة القاهرة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة جلسة ٢٠٠٨/١١/٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٦/٣٠ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة عن العام المالي ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٩٥٨٧٨٨٢,٥٦ ج (فقط تسعة وعشرون مليوناً وخمسمائة وسبعة وثمانون ألفاً وثمانمائة واثنان وثمانون جنيهاً وستة وخمسون قرشاً) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٧٠٢٨٦٠٠,١٤ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وثمانية وعشرون ألفاً وستمائة جنيهاً وأربعة عشر قرشاً) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٥٥٩٢٨٢,٤٢ ج (فقط اثنا عشر مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسون ألفاً ومائتان واثنان وثمانون جنيهاً واثنان وأربعون قرشاً) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٨٢٣٥٤٦٣٥,٩٣ ج (فقط اثنان وثمانون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثون جنيهاً وثلاثة وتسعون قرشاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٩/٦/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي